يجب الإعلان فورا عن دولة فلسطين

غياث يوسف ناصر*

■ هل الكيان القائم في الأراضي الفلسطينية يرقى إلى مكانة الدّولة، وهل له الحق أن تعترف الدول له بهذه الصّفة؟ السؤال المذكور هو سؤال قانونيّ محض، يجيب عنه القانون الدوليّ العام، بغضّ النظر عن أي معتقد خاطئ قد يحمله كثيرون، في نظري، إنّ كل الشروط الأساسيّة لقيام الدولة تتوفر في الكيان القائم في فلسطين، حسب القانوني الدولي، على نحو يقضي أنّه لو أعلن الشعب الفلسطيني دولته الآن، فسيكون على المستشارين القانونيّين في أيّة وزارة خارجية من دول العالم، أن يوجهوا رؤساءهم إلى الاعتراف بفلسطين كدولة.

حسب القانون الدوليّ العام، لأجل أن تثبت لكيان معيّن صفة الدولة، يجب أن تتوفر فيه أربعة شروط أو عناصر اعتمدتْ في معاهدة مونتفيدو لسنة 1931 بخصوص حقوق وواجبات الدول، أوّل عناصر الدّولة، هو العنصر الإنسانيّ، الشّعب.

العنصر الثاني، هو وجود إقليم محدّد يقطن فيه الشعب بشكل دائم. العنصر الثالث، هو وجود حكومة تمارس السّيادة على رعاياها. أمّا العنصر الرابع، فهو أهليّة المبادرة إلى إقامة علاقات مع دول أخرى. هل تتوفّر هذه العناصر في الحالة الفلسطينية؟

بالنسبة للشرط الأول، لا شكّ في توفّر هذا الشرط، إذ يتواجد في فلسطين منذ عصور شعبٌ من أعرق شعوب المنطقة. كذلك يتوفّر الشرط الثاني، ألا وهو وجود «إقليم». إذ يتواجد في الضفة الغربية وقطاع غزة بما في ذلك القدس الشرقية، أبناء الشعب الفلسطيني، وحدود هذه الأقاليم معروفة، كما يتواجد جزء من الشعب الفلسطيني في أماكن أخرى لا نتعرّض لها في هذا المقال. إلاّ أن هنالك ادعاءً بوجود خلاف حول حدود هذا الإقليم مع إسرائيل، بينما يقضي الشرط بوجوب توفر «إقليم محدد» (Defined Territory). إلا أن هذا الادعاء لا يؤدّي إلى عدم تحقيق العنصر أعلاه وذلك لعدة أسباب:

أولا- إنّ الكثير من الدول قد قامت رغم وجود خلاف على حدود إقليمها. ثانيا- لا تستطيع إسرائيل بالذات اللجوء لهذا الادعاء، وذلك لسببين أساسيين أولهما: منذ قيام إسرائيل وحتى الآن، لم تُحدّد حدودها.

هكذا مثلا، في إعلان الاستقلال لدولة إسرائيل، كذلك في قوانين إسرائيلية تطرقت إلى منطقة الحكم والقضاء، لكنّها لم تحدد حدود الدولة.

رغم ذلك اعترفت الكثير من الدول بإسرائيل دون تحديد حدودها. وعليه، يتوجّب على هذه الدّول معاملة فلسطين مثلما عاملت إسرائيل في حينه. ثانيهما: الخلاف القائم بالنسبة لحدود إسرائيل، هو نفس الخلاف بالنسبة لحدود فلسطين، وذلك بفعل الاتصال المباشر بين الإقليمين. وعليه لا يمكن أن يتحقق العنصر لطرف واحد من الطرفين، ولا يتحقق للطرف الآخر.

العنصر الثالث لقيام الدولة هو وجود «حكومة ذات سيطرة على الإقليم». تجدر الإشارة إلى أنه تم التخفيف من حدّة مطلب السيطرة على الإقليم في القانون الدولي، بالذات بعد تطوّر حقّ تقرير المصير للشعوب. ويرى فقهاء القانون الدولي، أنّ تطوّر هذا الحق قد أدّى إلى الاكتفاء بمستوى أدنى من السيطرة. الكاتب والنسون، يرى أنه يجب فحص تحقق هذا العنصر في المراحل المختلفة من توقيع الاتفاقيات. بادئ ذي بدء، أي عند التوقيع على اتفاقيّة إعلان المبادئ، لم تكن منظمة التحرير الفلسطينيّة تملك أيّة سيطرة فعليّة على الأراضي الفلسطينية، ولذلك لم يتحقق عندها هذا الشرط. أمّا في المراحل اللاحقة لهذه الاتفاقية، أي عند توقيع اتفاقية غزة وأريحا أولا، أو عند التوقيع على اتفاقية القاهرة، التي منحت (م.ت.ف) السيطرة على أجزاء أخرى من الضفة الغربيّة، فقد حدث تغيير بالنسبة لتحقيق هذا العنصر، وتحقق هذا الشرط بدرجة أكبر عند التوقيع على اتفاقية الخليل. إذ كانت (م.ت.ف) تسيطر في هذه المرحلة على مساحات أوسع بكثير من السابق. هكذا هو الوضع الحالي، حيث تمارس الحكومة في فلسطين، على الرغم من الاحتلال سيطرةً معينة على المناطق التي تحت تصرفها، بالذات في مناطق (أ) ومناطق (ب)، وتمارس الصلاحيات في مجالات شتّى تؤثّر في حياة الإنسان الفلسطيني العادي. وعليه يمكن القول بتحقق هذا العنصر في هذه المرحلة، وقد أيّد هذا الرأي القانونيّ المعروف John Quigley وكتّاب آخرون. صحيح، أن هنالك، وللأسف الشديد، حكومتين تمارسان الصلاحيات على الأرض، ويسيء هذا الخلاف إلى تحقق هذا العنصر، إلا أنّ ذلك خلاف فلسطيني داخلي يجب حله في أسرع وقت ممكن.

العنصر الرابع والأخير، هو مقدرة الدولة الناشئة على إقامة العلاقات الخارجية. يتحقق هذا العنصر أيضا، وبشكل كبير في الدولة الفلسطينية. فعلى سبيل المثال، بعد إعلان الاستقلال سنة 1988، اعترفت بفلسطين قرابة مائة دولة.

وفي سنة 1970، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة أيضا أنّ للشعب الفلسطيني حقّ تقرير المصير وأن م.ت.ف هي ممثل الشعب الفلسطيني لتحقيق هذا الحق. وعلى هذا الأساس، أعطيتْ (م.ت.ف) مكانة عضو مراقب في الأمم المتحدة. كما تفاعل مجلس الأمن مع فلسطين كدولة، عندما كان ولا يزال يدعوها للمشاركة في الجلسات التي تُبحث فيها مسائل متعلّقة بها. والأهمّ من ذلك كلّه، إنّ (م.ت.ف) تقيم علاقات خارجية مع دول عديدة، وقد أقامت سفارات فلسطينية في تلك الدول.

استنادا إلى ما ذكر أعلاه، فإنّنا بهذا نكون قد بيّنا أنّه تتوفر في الكيان القائم في فلسطين كافة العناصر لإقامة الدّولة. المطلوب إذا، هو المبادرة وإعلان الدولة بشكل رسميّ، ومطالبة الدول بالاعتراف الفوريّ بها، كواجب وحقّ، لا كمنّة من أحد. كما لا توجد حاجة، ولا يقتضي الأمر التوجه إلى مجلس الأمن لتحقيق هذا الغرض كما لم تفعل باقي دول العالم، بل لكل دولة أن تعبر عن رأيها في هذه المسألة.

وسيؤدي إعلان الدولة والاعتراف بها إلى تغيير المعادلة الإقليمية برمّتها، وسيجني الشعب الفلسطيني ثمارا عديدة جرّاء ذلك، منها: أولا، سيمنح الشعب الفلسطيني، مجالات أوسع للعمل أمام المؤسّسات الدوليّة للتحرر من الاحتلال، بصفته دولة تطالب بتحرير أراضيها. ثانيا، سيقطع الطريق على البرامج المختلفة التي تعدّها إسرائيل لضرب وتقطيع الكيان الفلسطيني لمنع الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة. ثالثا، سيمكّن الدولة الفلسطينية العتيدة، من الانضمام إلى معاهدات دولية هامة، منها المتعلقة بجرائم الحرب، الأمر الذي قد يؤمن نوعا من الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

* محام فلسطيني

القدس العربي
AL-QUDS AL-ARABI
يومية سياسية مستقلة

الناشر: مؤسسة «القدس العربي» للنشر والاعلان

رئيس التحرير: عبد الباري عطوان

الاشتراكات: الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد

تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 0208 (6 خطوط).
فاكس: 8902 741 0208
مكتب القاهرة: 43 شارع قصر النيل- الطابق الأول- شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 23901523(202)
مكتب المغرب: 8 زنقة المرج شقة 6 حسان- الرباط. هاتف/ فاكس: 23152 5377 00212
مكتب عمان: شارع الملكة رانيا مجمع عكاوي الطابق الرابع رقم 408.
هاتف/فاكس: 5066089 (009626)

ead Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
l: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902
nail: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
iro Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
l/Fax: (202) 23901523
orocco Office: 8 Elmerj Street Flat No.6 Hassam - Rabat - Morocco
l/Fax: 00212 5377 23152
nman Office: Queen Rania St. Akkawi Complex/ 4th Floor/ No 408
l/Fax: (009626) 5066089